مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 14 – العدد: 01 (2023)، ص: 986 - 1004
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

إختيار القطاع الفلاحي كبديل لتحقيق التنويع الإقتصادي في ظل البرامج التنموية الفلاحية
– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)-

Choosing the agricultural sector as alternative to achieving economic diversification under agricultural development programs
-The case of the case of Algeria during the period(2020-2000)-

هجريس سهيلة [1]♦، قروي صباح [2]

[1] مخبر التنمية الإقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحية الإيكولوجية ،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)،
S.hadjeris@univ-eltarf.dz

[2] مخبر التنمية الإقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحية الإيكولوجية ،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر) ،
garouisabah@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022 /11/16 تاريخ القبول: 2023/05/18 تاريخ النشر: 2023/05/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الفلاحي بالجزائر كأحد أهم البدائل التنموية لتحقيق التنويع الإقتصادي، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض واقع القطاع في الجزائر وتأثيراته على المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2020).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تزخر بإمكانات فلاحية كبيرة كفيلة بأن تكون بديل للإعتماد المطلق لقطاع المحروقات، لكن هذه الإمكانات غير مستغلة كما يجب وهذا ما تظهره نسبة مساهمة القطاع في المؤشرات الإقتصادية، وإصلاح هذا يكون من خلال تسطير ميكانيزمات أكثر فعالية وتسخير جميع الإمكانيات لتنفيذها.

كلمات مفتاحية: قطاع فلاحي، تنويع إقتصادي، إمكانات فلاحية جزائرية، برامج تنموية فلاحية ، مؤشرات فلاحية.

تصنيف JEL : Q01، L25، O2 .

Abstract:

The study aims to shed light on the agricultural sector in Algeria as one of the most important developmental alternatives to achieving economic diversification, as the descriptive analytical approach was relied upon, by presenting the reality of the sector in Algeria and its effects on total economic indicators during the period (2000-2020).

The study concluded that Algeria is full of great agricultural capabilities that can be an alternative to the absolute dependence of the fuel sector, but these capabilities are not exploited as it should, and this is what the sector's contribution rate shows in economic indicators, and the reform of this is through the regions of more effective mechanisms and harnessing all the capabilities to implement them.

Keywords: Agricultural sector, economic diversification, Algerian agricultural potential, agricultural development programs, agricultural indicators.

JEL Classification: Q01, L25, O2.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يفرض موضوع التنويع الإقتصادي نفسه بشكل ملح، ونظرا لما له من تأثير كبير في رفع معدلات النمو الإقتصادي ودفع مؤشراته، وهذاما أثبتته العديد من التجارب (smith, champiter , romer1990)، لذا أصبحت معظم الدول التي تعاني مشاكل إقتصادية خاصة النامية منها إلى حتمية الإعتماد على التنويع الإقتصادي للحد من مخاطر المورد الواحد.

تعد الجزائر من بين الدول الريعية التي عانت من الآثار السلبية لإنخفاضات أسعار البترول في السوق العالمية، إذ أصبح من الصعب مواجهت العجز الإقتصادي، ما جعلها تبحث عن التنويع الإقتصادي ،كونه الأداة التي تجعل إقتصادها حقيقي، متين، متنوع ولا يتأثر بأي متغير، فحاليا أي تراجع في أسعار أو إنخفاض في عائدات المحروقات سيوقع الإقتصاد في شباك المرض الهولندي أو يوقع به في أزمات أخرى، و فترة كورونا كفيلة بمعرفة نتائج الإعتماد على قطاع وحيد،و في هذا السياق إنتهجت الجزائر عدة برامج وسياسات لدعم الإستثمارات في القطاع الفلاحي كونه البديل الإستراتيجي لتحقيق التنويع الإقتصاي لما له من آثار وجوانب إيجابية على الإقتصاد الوطني خاصة في ظل المقومات والمؤهلات التي تزخر بها الجزائر، رغم العديد من النقائص والعيوب والتي يتطلب تجاوزها قصد توفير بيئة فلاحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال وهو ما يسمح بخلق قنوات كفيلة تؤدي إلى تنويع إقتصادي مستدام.

1.1 إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر ؟

2.1 أسئلة البحث:

ينبثق من خلال التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما محل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي؟
- ما هي الإستراتيجيات المنتهجة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هو واقع مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي في الجزائر؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سننطلق من الفرضيات التالية:

- يعتمد الإقتصاد الجزائري على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات؛
- إعتمدت الجزائر العديد من البرامج التنموية الفلاحية بهدف تطوير القطاع والنهوض به؛
- يساهم القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل؛

1.4 أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة واقع القطاع الفلاحي المعول عليه لتحقيق تنمية خارج قطاع المحروقات، وتبيان الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع لتوجيه مسار النشاط الإقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول المعتمدة على المحروقات، وهذا ما جعلها تسعى إلى خلق آفاق واسعة لتحريك النشاط الإقتصادي من خلال النهوض بمختلف القطاعات بما فيها قطاع الفلاحة.

5.1 أهداف البحث:

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال الدراسة نذكر:

- توضيح أهمية التنويع الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري، للتخلص من شبح تقلبات أسعار النفط.
- إبراز مدى أهمية الإعتماد على قطاع الفلاحة، كون الجزائر تحظى بمميزات فلاحية لايستهان بها.
- معرفة جهودات الدولة لتحسين وترقية القطاع الفلاحي ليكون محقق للتنويع الإقتصادي، وإنعكاسات الجهودات على القطاع.

6.1 منهجية البحث:

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل محاور الدراسة، وذلك من خلال وصف واقع الفلاحة في الجزائر ومحل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي، كما تم تحليل إحصاءات وعرض مساهمة القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الإقتصادي خلال الفترة (2000- 2020).

2. التأصيل النظري لقطاع الفلاحة والتنويع الإقتصادي:

تُعد سياسة التنويع الإقتصادي من بين السياسات التي تساهم في التنمية الإقتصادية، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من المصادر، من أهمها وأكثرها حساسية القطاع الفلاحي الذي يعتبر صمام الأمان لكل إقتصاديات الدول لضمانه لأمنها الغذائي.

1.2 ماهية القطاع الفلاحي:

للفلاحة العديد من التعاريف والمفاهيم المتعددة أهمها:

أ) تعريف الفلاحة: "الفلاحة هي العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهي الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني[1]"

الفلاحة : "هي طريقة حياة تنطوي على إنتاج الحيوانات والأسماك والمحاصيل والغابات لإنتاج منتجات قابلة للإستهلاك من طرف الإنسان[2]"

من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف للفلاحة على أنها مجموعة من الأنشطة المختصة بالأرض والحيوان عن طريق إستخدام طرق تقليدية وحديثة، بهدف تحقيق الإكتفاء و المساهمة في التنمية.

ب)خصائص الفلاحة: تتميز الفلاحة بعدة خصائص أهمها[3]:

- **إرتفاع في نسبة رأسمال الفلاحة:** صحيح أن ما تُدره الفلاحة من مداخيل طائلة، إلا أن رأسمالها كذلك لا يستهان به إذ تقدر نسبته بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يتحملها الفلاح سواء إستغل أرضه أو لا.
- **طول مدة الإنتاج الفلاحي:** إن فترة الحصول على الإنتاج الفلاحي طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر ولكن مردوده عالي.
- **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتعذر على الفلاح معرفة مدى نقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي إرتفع سعرها أو إنخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه إنخفاض السعر، حيث أن المنتجات الفلاحية تتسم معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، وتعرف المنتجات المشتركة على أنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر

إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك .

- **نسبة المخاطرة مرتفعة في الفلاحة :** نتيجة التقلبات المناخية وفي بعض الأحيان الكوارث الطبيعية كالحرائق مثلا، لهذا يصعب على الفلاح التنبؤ بمنتوجه، فالعوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر تجعل عمل الفلاحة فيه مخاطرة.
- **الموسمية :** بسبب المناخ يتعذر إنتاج منتوجات فلاحية بشكل منتظم ومستمر وهذا يؤدي إلى توفر سلعة في فترة معينة من السنة دون غيرها، مما يتسبب في حدوث فائض لهذه السلعة في فترة ونقص عرضها في فترة أخرى.

2.2:مفهوم عام للتنويع الإقتصادي:

يعتبر التنويع الإقتصادي قضية هامة بالنسبة لكل دول العالم، بل هو أيضا من المواضيع الرئيسية في المناقشات حول سياسات التنمية، وقد أظهرت العديد من الإسهامات الإقتصادية فوائد التنويع خاصة بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط وغيره.

أ)تعريف التنويع الإقتصادي

التنويع الإقتصادي هو عملية تجعل الإقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها والموجهة للتصدير[4]."

التنويع الإقتصادي عملية مرتبطة بالتحول الهيكلي والتي تكون بإعادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات القيمة المضافة لزيادة الإنتاجية و رفع نصيب الفرد من الدخل.[5]"

في المعنى البسيط للتنويع الإقتصادي هو "عدم وضع البيض في سلة واحدة" أي أن الإعتماد على مصدر دخل وحيد يجعل الإقتصاد عرضة لمخاطر هذا المصدر[6]"

التنويع الإقتصادي هو عملية يتم من خلالها تنويع الصادرات، وهو سياسة تهدف إلى التقليل من الإعتماد على نوع وحيد من الصادرات المعرضة لتذبذب أسعارها وكميتها[7] .

ومنه يمكن تقديم تعريف شامل هو أن التنويع الإقتصادي عبارة عن طريقة أو سبيل يسعى إلى تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل لكل بلد، وذلك من خلال تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة بإمكانها أن تولد دخل، بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد، بهدف الحد من التعرض للصدمات الخارجية، وتوليد العديد من فرص العمل وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو على المدى الطويل.

ب) أهمية التنويع الإقتصادي:

هناك الكثير من المنافع التي تعود على الإقتصاد الذي يعتمد على التنويع أهمها[8]:

- تقليل المخاطر الإقتصادية الناتجة عن إستخدام سلعة وحيدة كمدخول للبلاد، خاصة في حالة كون هذه السلعة يمكنها أن تنفذ؛
- يزيد التنويع الإقتصادي من فرص الإستثمار بسبب سياساته التي تؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير موارد مالية؛
- توفير نشاطات جديدة و إتاحة الفرص لجميع القطاعات مما يخلق الثروة ويرفع في القيمة المضافة؛
- إن التنويع الإقتصادي يجعل كل القطاعات في حالة نشطة وهو ما ينعش سوق العمل و يوفر مناصب عمل.

ج) أسباب تدفع الإقتصاد إلى التنويع الإقتصادي:

هناك عدة أسباب تدفع لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع معين، وذلك لتفادي الخطر من تذبذب مداخيل ذلك القطاع أو ركوده، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيمايلي[9] :

- مشكلة التغيرات في الأسعار: أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغيير.

- العلة الهولندية : ذلك كنتيجة لإرتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والموارد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات الأخرى.

- الآثار المؤسسية : إن إعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل كالنفط مثلا ويكون المصدر الأساسي للناتج المحلي الداخلي للدولة يبرهن النمو الوهمي لإقتصاد البلد وهو من الآثار السلبية التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود إرتفاع ريع الموارد.

د) أنماط التنويع الإقتصادي:

تتمثل أنماط التنويع الإقتصادي فيما يلي[10]:

- **تنويع الهيكل الصناعي:** يسعى هذا النمط من التنويع إلى تحقيق مكاسب إنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل عام لأجل التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر الغير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي(الصناعي) يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بكل أبعادها.

- **الإعتماد على عدة أسواق :** وهو ثاني نمط للتنويع وله أهمية كبيرة ، فالإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق شيء سلبي ، حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر إستقرارا في الأسواق الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك إيجابيات خارجية يمكن إستغلالها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن تنويع المنتجات و تنويع الأسواق في وقت واحد يرسم صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الإعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج و التجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الإستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك .

3. واقع القطاع الفلاحي و محل الإقتصاد الوطني من التنويع الإقتصادي:

يعاني الإقتصاد الجزائري من قضية إعتماده بشكل وحيد ومطلق لقطاع المحروقات، خاصة وأن هذا القطاع معرض في أي لحظة للنضوب كما يخضع لمتغيرات خارجية تؤثر على أسعاره، لذا وجب على الجزائر أن تنهض بقطاع آخر يكون بديل للمحروقات، وبما أنها تحظى بمقومات طبيعية فلاحية، فالقطاع الفلاحي هو الأنسب لذلك.

1.3 محل الإقتصاد الوطني من التنويع الإقتصادي:

يعتمد الإقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، حيث تتشكل أغلبية صادراته من صادرات نفطية بينما لازالت الصادرات غير النفطية محتشمة وتمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية، وهذا ما سنوضحه في الجدول أدناه.

الجدول رقم(01): " تطور إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) "

الوحدة: مليار دولار

	2000	2004	2008	2012	2016	2020
إجمالي الصادرات	22031	32083	64791	72620	29698	21925
صادرات المحروقات	21431	31302	53608	70572	27917	20016
النسبة%	97,27	97,57	97,84	95,07	95,69	95,37
صادرات خارج المحروقات	612	781	1183	2048	1781	1909
النسبة%	2,73	2,43	2,18	4,93	4,31	4 ,63

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مصدرين:

- النشرات الإحصائية للبنك الدولي لسنوات 2017-2020-2021.

-CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963–2010, P 18: (الجمارك الجزائرية).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها الصادرات النفطية بنسبة كبيرة تتراوح بين (95,07 % و97,84%) خلال الفترة 2000 - 2020، بينما تشكل الصادرات الغير النفطية نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات حيث تتراوح بين (2,18% و4,93%) كنسبة دنيا و عظمى على التوالي وهذا راجع إلى إنعدام التنويع الإقتصادي. ففي الفترة (2000-2008) تميزت بإرتفاع الصادرات الإجمالية وصادرات المحروقات وهذا يعود إلى إرتفاع أسعار البترول، في حين أن هناك ثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات والتي بلغت نسبتها خلال هذه الفترة 2,46% من إجمالي الصادرات وهو ما يعكس هامشيتها في الإقتصاد الجزائري.

كما شهدت 2009 إنخفاض في قيمة الصادرات وهذا نتيجة أزمة 2008 والتي نتج عنها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت مهمشة، كما نلاحظ كذلك في الفترة (2012-2016) تراجع في قيمة الصادرات النفطية، حيث إنخفضت من (63662مليار دولار سنة 2013) إلى (58326مليار دولار سنة 2014) ثم إنخفضت إلى (33018مليار دولار سنة 2015)، لتصل إلى حدود (27917مليار دولار لسنة 2016)، ويعود هذا الإنخفاض إلى تطبيق الدولة للبرامج التنموية التي خففت ولو بنسبة قليلة من صادرات المحروقات وهذا ما يعكسه الإرتفاع الطفيف للصادرات خارج قطاع المحروقات نتيجة الدعم الحكومي لباقي القطاعات، ثم عاودت قيمة الصادرات النفطية في الإرتفاع خلال سنتي 2017 ، 2018 لتنخفض سنتي 2019 و 2020 إلى (35312و 21925 مليار دولار) على التوالي، وكان سبب هذا الإنخفاض يعود إلى جائحة كورونا والإنغلاق الجوي والبحري الذي عرفه العالم خلال الفترة. ومنه يمكن القول أن الإقتصاد المبني على قطاع وحيد معرض لتأثيرات خارجية ، مهدد بالإنهيار في أي لحظة وأزمة 2008 وجائحة كورونا أكبر مثال.

فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات و تنويعها خارج قطاع المحروقات و الحد من التبعية لهذا القطاع و الإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي و منتج، غير أن الإحصائيات تشير أنه عكس ذلك، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها:

- طبيعة المنتجات الجزائرية فهي ضعيفة الجودة ولا يمكن مطابقتها لمعايير القياس والجودة الدولية، ماجعلها بعيدة تماما عن المنافسة؛
- الإنغلاق على الأسواق الدولية والعالمية؛
- غياب تام للمرافقة للمؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة الطامحة لولوج عالم التصدير .

وبالتالي نتأكد أن الإقتصاد الجزائر تابع تبعية مطلقة لقطاع النفط، فهو يشكل أساس الإقتصاد كما أنه يمثل نسبة جد ضخمة في الناتج الداخلي المحلي ، إلا أن هذا للأسف ليس بالأمر الإيجاب من جهة كون هذه الموارد ناضبة ومن جهة أخرى تقلبات أسعارها التي تخضع لعوامل خارجية، ولهذا فالجزائر مجبرة على تنويع إقتصادها من خلال النهوض بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي.

2.3 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لإعتبارات كثيرة ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بالرغم من الإمكانات التي تتمتع بها وسوف نرى ذلك فيمايلي:

أ) **توزيع المساحة الفلاحية في الجزائر:** يطلق على الجزائر إسم بوابة إفريقيا لما تتميز به من موقع إستراتيجي جعلها محل إطماع للعديد من المستعمرين، فهي أكبر دولة عربيا وإفريقيا بمساحة 2,381,532 كيلومتر، وتحتوي على نصيب هام من الأراضي الزراعية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر لسنة 2021:

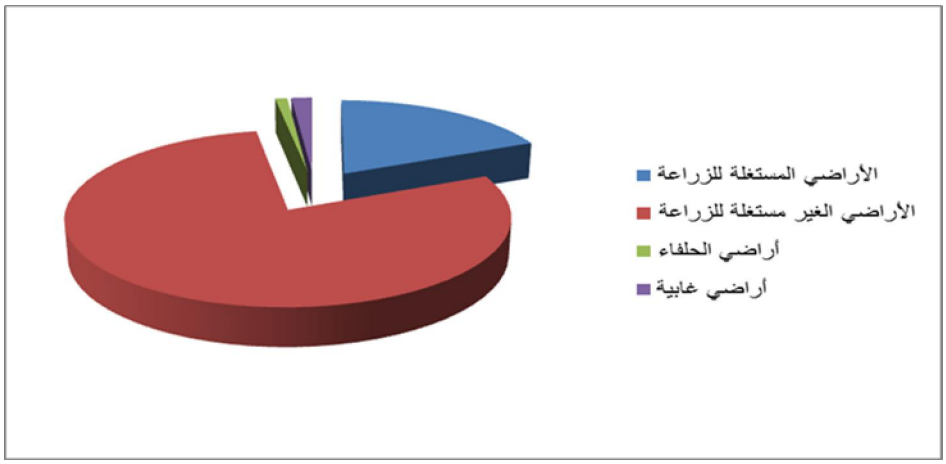

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على: Direction des statistique Agricoles et des Systèmes d'un formation;2021

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر، نلاحظ أن الأراضي الزراعية الغير مستغلة تمثل الجزء الأكبر بنسبة 78,8%، ما يدل على أن الجزائر تمتلك مساحات كبيرة لكنها للأسف غير مستغلة إلا نسبة قليلة تقدر ب 18,5% مع نسب معتبرة من مساحات مستغلة في الحلفاء(1%)، وأخرى أراضي غابية بنسبة (1,7%).

ب) نصيب الأفراد من العمالة في القطاعات الإقتصادية في الجزائر: إن الأفراد العاملين في كل قطاع يعكس مدى فاعلية القطاعات في تحقيق التنمية الإقتصادية، والشكل الموالي يوضح توزيع العمالة في الجزائر حسب كل قطاع إقتصادي:

الشكل رقم (02): : توزيع العمالة حسب كل قطاع إقتصادي لسنة 2019

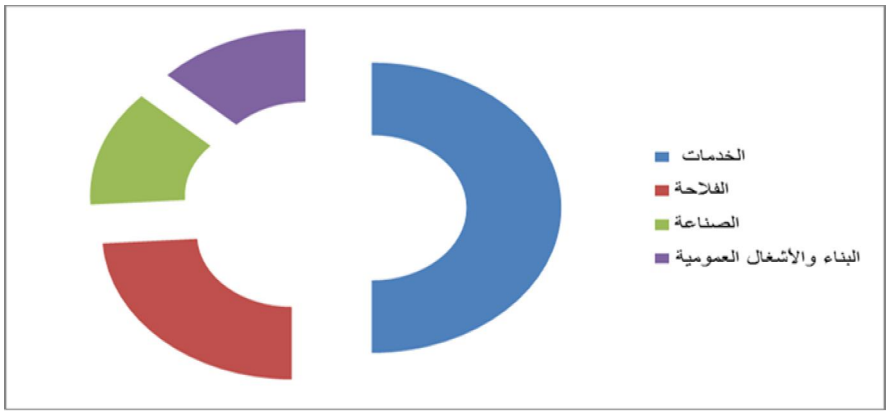

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات 2019.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية، نلاحظ أن نسبة العمالة في قطاع الخدمات تأخذ نصيب الأسد بنسبة 50%، ويعود ذلك إلى سهولة العمل بهذا القطاع ما يجعل الأفراد يهربون إلى هذا النوع، ليليه قطاع الفلاحة بنسبة 24% ثم الصناعة وقطاع الأشغال العمومية والبناء ونسبة متساوية لكليهما بنسبة تقدر ب13%.

ج) القوى العاملة الكلية والزراعية: لإتجاهات العمالة أنواع مختلفة، يكمن هذا الإختلاف حسب القطاعات الإقتصادية من صناعة، سياحة، خدمات وزراعة والجدول التالي يبين عدد القوى العاملة الكلي وعدد القوى العاملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (02): القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	القوى العاملة الكلية(ألف نسمة)	القوى العاملة الزراعية(ألف نسمة)
2000	6244	1288
2010	10544	2420,17
2020	12102,7	2650

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2002-2021، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 2021.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن القوى العاملة الكلية في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2020) حيث كانت تقدر ب6244 ألف نسمة في عام 2000، ووصلت إلى 12102,7 ألف نسمة في 2020، أما بالنسبة للقوى العاملة في قطاع الزراعة عرفت هي كذلك تزايدا خلال الفترة، ففي عام 2000 بلغت ما يقارب 1288 ألف نسمة ما يقابل 10,04% ، لتتضاعف سنة 2010 ب2420,17 ألف نسمة نتيجة تأثير برامج الدعم الفلاحي على القطاع، في حين سجلت 2650 ألف نسمة خلال عام 2020 وهي أعلى قيمة وصلت لها القوى العاملة الزراعية خلال هذه الفترة، ويعود هذا الإرتفاع إلى إنخفاض أسعار المحروقات خلال السنة نتيجة تفشي أزمة كورونا ما يبرهن أن الجزائر تحاول إعتماد القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات، فهذا الأخير عانى ولسنوات طويلة من نقص كبير في اليد العاملة فبالتالي هذه النسبة تعتبر خطوة للإقتصاد الجزائري للمضي قدما والنهوض بهذا القطاع.

الشكل رقم (03): القوى العاملة الكلية والزراعية في الفترة (2000-2020)

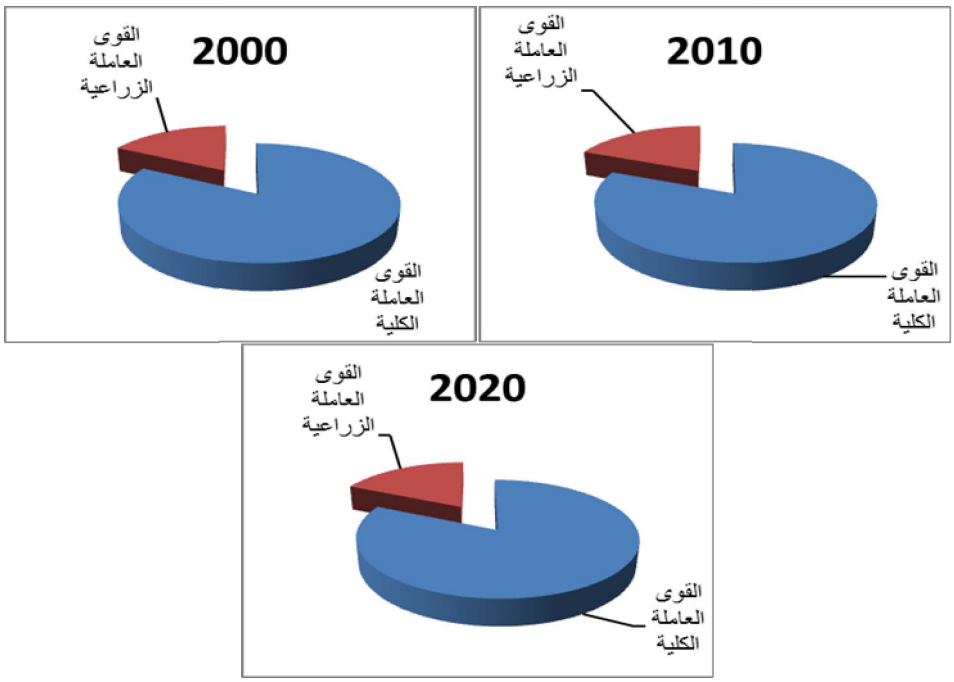

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على الجدول أعلاه.

ج) الإنتاج النباتي للمحاصيل الأكثر مردودية في الجزائر: كما قلنا سلفا أن الجزائر بفضل موقعها الجغرافي جعلها كذلك متنوعة المناخ والتضاريس وهو ما نوع في إنتاجها النباتي، حيث يمكن إبراز تطور الإنتاج النباتي في الجزائر من خلال إختيار المحاصيل الأكثر مردودية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر(2000-2020)

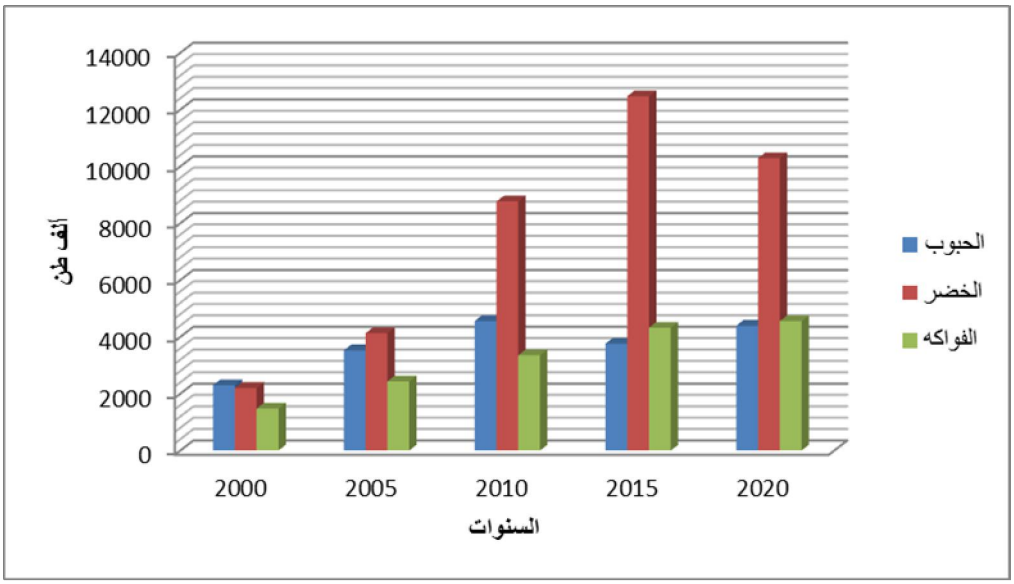

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات(2002-2021)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2020.

يوضح الشكل أعلاه تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2020)، فنلاحظ أن منتوج الحبوب إرتفع من 2299,6 ألف طن سنة 2000، إلى 4558,5 ألف طن سنة 2010، وهي القيمة العظمى التي بلغها منتوج الحبوب خلال الفترة، في حين شهد إنتاج الخضر إرتفاع ملحوظ في سنة 2015 بقيمة 12469,3 ألف طن وهي أعلى قيمة توصل لها المنتوج

خلال الفترة، أما بالنسبة للفواكه فهي في تحسن بطيء نوعا ما، ففي سنة 2000 بلغت قيمة منتوج الفواكه 1476,8 ألف طن لتصل إلى 4552 ألف طن سنة 2020 .

د) الثروة الحيوانية الأكثر مردودية في الجزائر : تحظى الجزائر بثروة حيوانية كبيرة، فهي من أقوى دعائم القطاع الفلاحي، ويمكن إبراز تطور الثروة الحيوانية في الجزائر من خلال الأبقار، الأغنام، الماعز كونها الأكثر مردودية على الإقتصاد الوطني، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر(2000-2020)

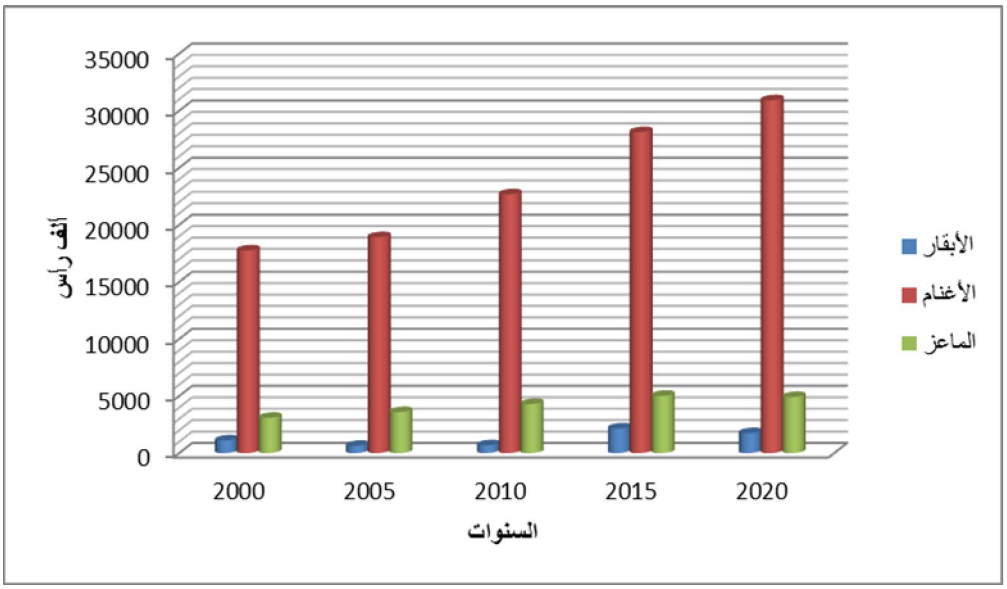

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، (2002-2021).

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تطور الثروة الحيوانية (الحيوانات الأكثر مردودية)في الجزائر خلال فترة (2000-2020)، حيث نلاحظ أن عدد الأبقار عرف تراجعا عامي 2005، 2010 ب624,60ألف رأس، 675,62ألف رأس على التوالي بالمقارنة مع سنة 2000 حيث كان 1100ألف رأس، بينما عرف إجمالي الأغنام إرتفاعا من عام لآخر أين كان سنة 2000 يقدر الإجمالي ب17748 ألف رأس، ووصل في عام 2020 إلى 30905,5 ألف رأس، أما بالنسبة لعدد الماعز فعرفت تحسن ثابت نسبيا خلال فترة الدراسة، ففي عام 2000 بلغت 3086 ألف رأس وأصبحت سنة 2020 إلى 4908,17 ألف رأس .

4. دور القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية:

يساهم القطاع الفلاحي لكل دول العالم في إقتصادياتها، وتختلف هذه المساهمة من دولة لأخرى، وذلك نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع، فهو القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان وفق التزايد الغير محدود لعددهم، ففي الجزائر على الرغم من إعتمادها لقطاع المحروقات فإن القطاع الفلاحي يبقى الأهم حتى ولو كانت نسبة مساهمته في الإقتصاد الوطني قليلة.

1.4 مراحل تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى2020):

بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي سعت الدولة الجزائرية بوضع مجهوداتها والمتمثلة في إستراتيجيات، خطط أو برامج تنموية لتحقيق تنمية في القطاع وهذا ما سنوضحه:

أ) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004[11] :

يهدف هذا المخطط إلى تنمية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، من أجل الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة عالية، من خلال المحافظة والحماية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والإستغلال الأفضل للمقدرات الموجودة، معتمدا على عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار وإستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل و الدعم والقرض الفلاحي، أو التي تخص تنويع الإنتاج وتكثيفه وغيرها.

* **أهداف المخطط الوطني للتنمية :** من الأهداف التي جاء هذا المخطط لتحقيقها:

- الرفع من مستوى الأمن الغذائي الوطني خاصة المنتجات الغذائية ؛- زيادة نسبة الإنتاج الوطني بهدف تغطية الاستهلاك السكاني ؛ - التركيز على إيجاد مميزات للمنتوجات بهدف تطويرها وترقيتها ؛ - الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف حقيق تنمية مستدامة ؛- تشجيع المنتجات الفلاحية بهدف الرفع من صادراتها؛ - توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.

*** محاور المخطط الوطني للتنمية الريفية:**

- **المحور الأول:** وتضمن خمس برامج أساسية تمثلت في:

- البرنامج الموجه لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي؛ - برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج؛- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛- برنامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

- **المحور الثاني:** وتضمن أربعة برامج أساسية، هي:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية؛ - برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز؛- برنامج حماية البيئة المحافظة وتنمية الهضاب والمناطق الجبلية والصحراوية.

ب) سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008_2014) [12] :

تبنت وزارة الزراعة والتنمية الريفية برنامج التجديد الفلاحي وتم تنفيذه في سنة 2008، بهدف تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. وتتكون سياسة التجديد الفلاحي والريفي من محورين أساسيين هما:

- **المحور الفلاحي :** يهدف إلى تعزيز الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع، يعتمد على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق: وحدات الإستبيان الحقلية، مراكز الإمتياز المتكاملة "المستثمرات الفلاحية الرائدة"، المهارات والبنية التحتية، التكوين.

- **المحور الريفي :** يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية.

ومن خلال هذا كله تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى تتمثل في :

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 80% سنويا؛ - رفع حصة الصناعة من 05% إلى 10% في القيمة المضافة والتي يتم تحقيقها سنويا؛ - تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10% خلال الخمس سنوات المقبلة.

ج) مخطط عمل الفلاحة (2015_2020) [13] :

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية:

- **الركيزة الأولى:** وتقوم على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.

- **الركيزة الثانية:** فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة .
- **الركيزة الثالثة:** تقوم هذه الركيزة على متابعة ودعم برامج الإستثمار في مجال الصيد وتربية المائيات.

كما يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%، قيمة الإنتاج تقدر4300 مليار دينار جزائري ومحاولة الوصول إلى 1500000 منصب شغل.

2.4 مؤشرات مساهمة قطاع الفلاحة في تحقيق تنويع إقتصادي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات التي تساهم في التنمية والنمو والتنويع الإقتصادي، ولمعرفة إذا كان هذا القطاع مساهم في تنويع الإقتصاد الجزائري يجب قياس الدور الذي يلعبه القطاع في الناتج الداخلي الخام، توفير مناصب الشغل ، صادراته ومدى قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال المواد الغذائية، وسوف نرى ذلك فيمايلي:

أ) مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى:

يشكل قطاع المحروقات ركيزة الإقتصاد الجزائري ويعتبر الأول من حيث القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، ما يبرهن على أن الجزائر إقتصاد المورد الواحد، أما بالنسبة لباقي القطاعات الإقتصادية في الجزائر فهي تأخذ نصيب من القيمة التي تضيفها للناتج الداخلي الخام لكن هذه النسبة تكون معتبرة وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى

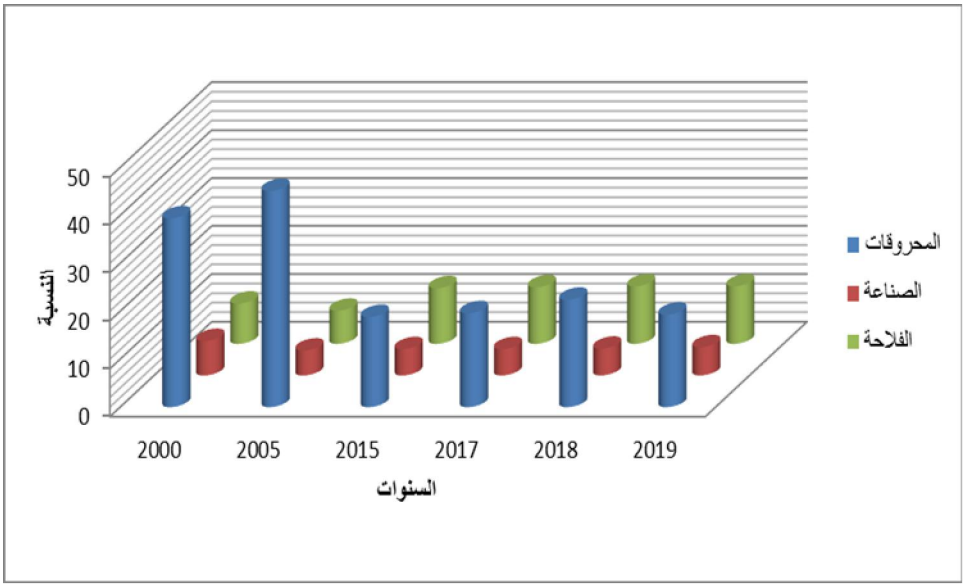

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر رقم 52، 2020

جدول يوضح القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى، نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بلغت سنة 2000نسبة 8,4%، ثم إنخفضت سنة 2005 إلى 6,9%، ويعود هذا الإنخفاض إلى إرتفاع نسبة عائدات المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام، كذلك إلى ضعف المردودية التي عرفها القطاع الفلاحي المرتبطة بالتغيرات المناخية وإلى ضعف تسيير المستثمرات الفلاحية[14] .

لتعرف إرتفاع من سنة 2015 إلى سنة 2019بنسبة 11,6%، 11,8%، 12%، 12% على التوالي، ويعود سبب الإرتفاع للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى إرتفاع حجم الإستثمارات في القطاع حيث إستفاد من تمويل حجم كبير من المشاريع الإستثمارية في إطار سلسلة البرامج التنموية التي قامت بها السلطات العمومية في 2001-2019، إنطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2001-2004)

بتكلفة حوالي 7 مليار دولار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005، 2009) وبرنامج التنموي الخماسي في إطار سياسة التجديد الفلاحي (2010-2014) بمخصصات مالية بلغت 286 مليار دولار، وبرنامج مخطط عمل الفلاحة 2015_2020.

إن البرامج التنموية ساهمت في إحداث تغيرات في قطاع الفلاحة، فبالرغم من النقائص على مستوى التنفيذ إلا أنها كانت محسنة من الوضعية الإقتصادية.

ب) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات التي تقيس إقتصاد الدولة، خاصة مدى إعتمادها على سياسة التنويع الإقتصادي،و في الجدول أدناه سنحاول التطرق لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي:

الشكل رقم (07): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الفترة (2000 - 2020)

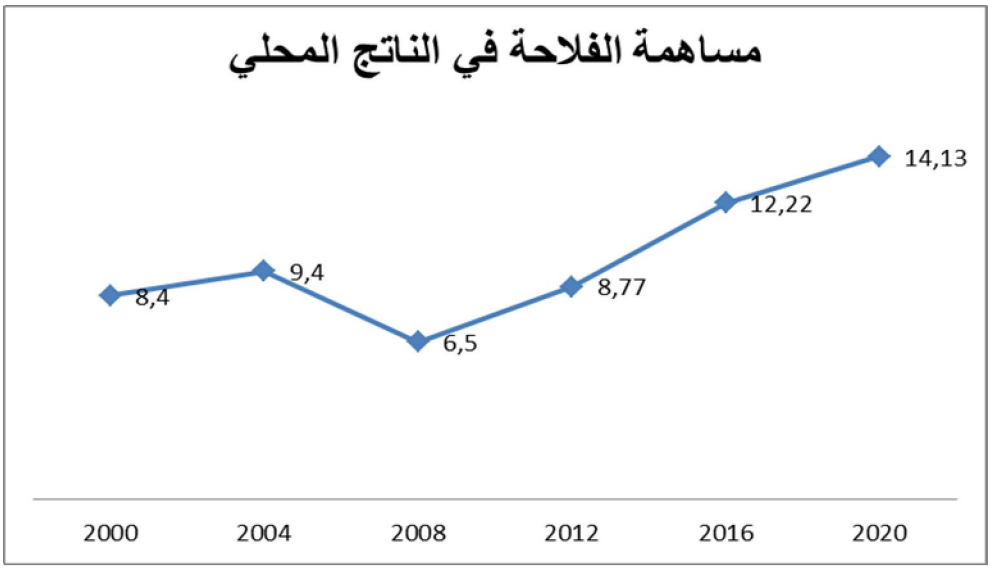

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مصدرين:

- يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 506.

- إحصائيات البنك الدولي، على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة (2000_2020)، حيث إرتفعت من 8,4 سنة 2000 إلى 9,4 سنة 2004، نظرا للسياسات الإصلاحية التي إنتهجتها الدولة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)، ثم عاودت الإنخفاض إلى 6,5 % سنة 2008، بسبب الوفرة المالية نتيجة إرتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تخلي الكثير من الفلاحين عن نشاطهم والتوجه لإستثمارات أخرى، ونظرا لجهود الدولة و نتيجة الصدمة البترولية 2014، عاودت نسبة المساهمة بالإرتفاع لتصل إلى 12,22% سنة 2016 ، ما يعكس رغبة الدولة في تنويع الإقتصاد معتمدة أساسا على القطاع الفلاحي، وتبقى النسبة في إرتفاع لتبلغ الذروة سنة 2020 بنسبة 14,15% ويعود هذا الإرتفاع إلى أزمة كورونا التي جعلت العالم منغلق ما خفض في التعاملات التجارية (تراجع في الواردات الفلاحية)، وهو ما دفع بالجزائر للإعتماد على نفسها، وهذا ما يؤكد أنه بالإمكان إعتماد الفلاحة كقطاع هام منتج للإقتصاد الوطني، فبالرغم من الواقع المعاكس لهذا القطاع إلا أن مساهمته في الإقتصاد الوطني في تحسن من سنة إلى أخرى.

ج) مساهمة قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل، من المؤشرات المهمة التي يوفرها هذا القطاع للمجتمع الفلاحي، وسوف نرى هذه المساهمة في الجزائر فيمايلي:

الشكل رقم (08): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2000- 2020)

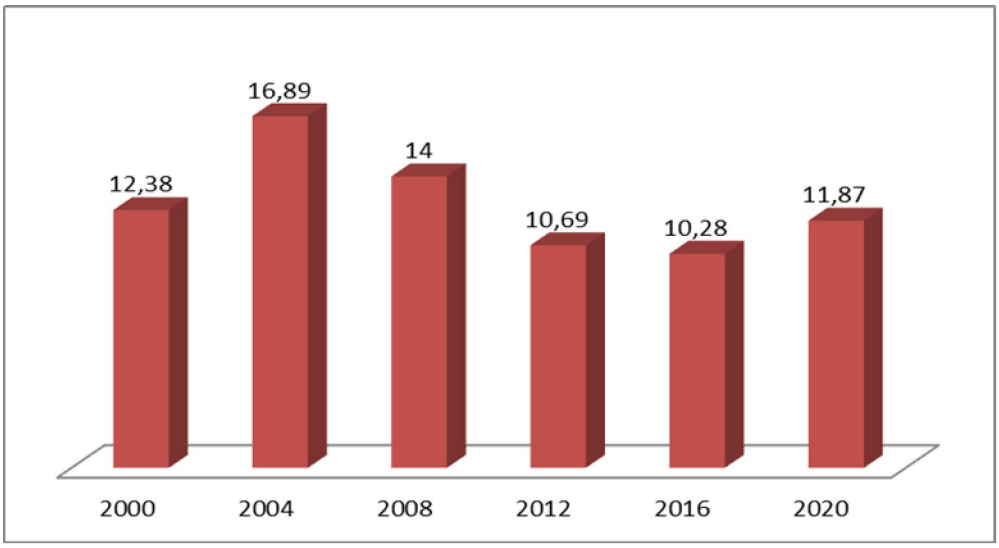

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على: إحصائيات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=Dz

يوضح الشكل أعلاه أن اليد العاملة الفلاحية تنخفض وترتفع بحسب ظروف الإستثمار في القطاع، فكل ما تكون سياسة داعمة للقطاع نلاحظ إرتفاع اليد العاملة (سنة 2004 إرتفعت إلى 16,89%) والعكس في حالة عدم توفر الدعم (2012 إنخفضت إلى 10,69) ويعود هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة من هذا القطاع إلى قطاعات إقتصادية أخرى نتيجة الفوارق في مستوى المداخيل ونقص الإمكانيات المادية لدى الفلاح، بينما سنة 2020 نلاحظ أن النسبة إرتفعت إلى 11,87% ويعود هذا الإرتفاع إلى أزمة كورونا التي كانت بمثابة نعمة على قطاعات ونقمة على قطاعات أخرى. ولكن في المقابل وبما تحظى به الجزائر من إمكانات بإستطاعتها أن تضاعف النسب السابقة بشرط تبني إستراتيجيات مدروسة ومحكمة.

د)مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات:

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الميزان التجاري، ولتبيان الأهمية سنتطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في صادرات الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (09): قيمة صادرات القطاع الفلاحي في الفترة (2000- 2020)

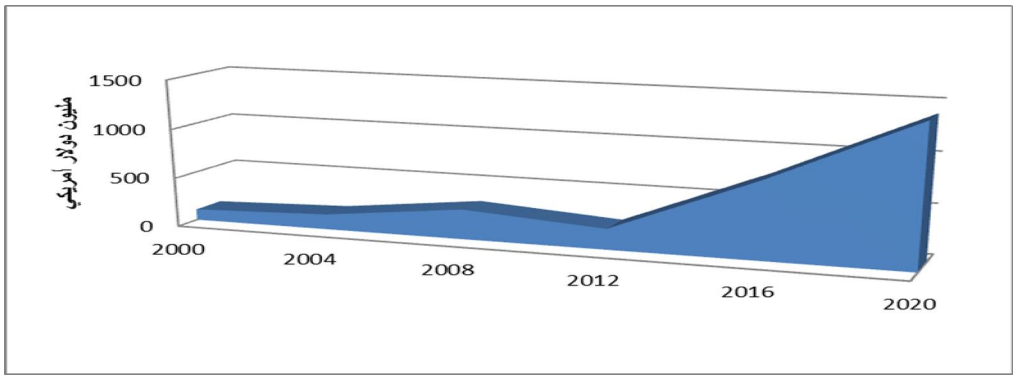

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، (2002-2021)

يوضح الشكل أعلاه تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر في الفترة (2000- 2020)،إذ نلاحظ أن الصادرات الفلاحية إنتقلت من 111,36 مليون دولار سنة 2000 إلى 1404,6 مليون دولار سنة 2020 ما يعني أن صادرات القطاع الفلاحي في تطور كبير خاصة في حالة الأزمات (أزمة2014 وكورونا)، ففي حالة تدهور أسعار المحروقات تتجه الدولة مباشرة إلى قطاع الفلاحة كونه القطاع الإستراتيجي القادر على تخفيض نسبة الإعتماد على قطاع النفط.

ذ) مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الإكتفاء الذاتي(2020-2000)

إن الإكتفاء الذاتي هو الهدف الذي تسعى له أي دولة، وتعتبر المواد الغذائية أكثر مؤشر يدل على مدى وصول الدولة إلى تحقيق أمنها الغذائي والجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2020-2000):

الجدول رقم (04):تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر **الوحدة: مليون دولار.**

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية
2000	2358,14	38,87
2005	3419,40	92,81
2010	5515,01	116,29
2015	5793,84	192,44
2020	7601,10	477,6

المصدر: من إعداد الباحثتان على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عند المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأعداد من22-25-35-41 على الموقع: http://www.aoad.or .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن أعلى نسبة لصادرات المواد الغذائية كانت سنة 2020 حيث قدرت ب477,6 مليون دولار، مقارنة بعام 2000 أين كانت مقدرة ب38,87 مليون دولار، ما يدل على أن الصادرات الغذائية في تزايد خلال الفترة (2000-2020)، أما فيما يخص الواردات فقد عرفت أعلى قيمة لها سنة 2017ب8069 مليون دولار، بعدها عرفت تراجع ملحوظ مسجلة بذلك أدنى قيمة سنة 2020 بقيمة تصل 7601,10 مليون دولار. لكن بمقارنة كلا الصادرات والواردات الغذائية نجد أن قيمة الواردات خلال الفترة المدروسة مرتفعة جدا مقارنة بالصادرات ما يبرهن ضعف الإنتاج الغذائي رغم الجهود المبذولة من برامج وسياسات تنموية حكومية.

3.4 معيقات وسبل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاد كل دولة، فهو المدخل الأول لباقي القطاعات كالخدماتية، الصناعية وغيرها،و في الجزائر يعاني هذا الأخير من معيقات سوف نعرضها فيمايلي مع وضع حلول لها بهدف تنمية وتطوير القطاع الفلاحي.

أ) معيقات القطاع الفلاحي في الجزائر:

هناك العديد من العوائق التي تعيق سير تطور الفلاحة في الجزائر سوف نبرز أهمها فيمايلي:

- السياسة الفلاحية والتخطيط في بلادنا يكون لمدة متوسطة وفي بعض الأحيان لا يكتمل؛
- إهتمام المستثمرين بقطاعي الخدمات والصناعة أكثر من الفلاحة، وهذا يعود إلى الأخطار التي تحيط بالإستثمار الفلاحي؛
- مشكل اليد العاملة وعزوف الشباب على العمل في قطاع الفلاحة؛
- صعوبة الحصول على تمويل للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون ضمانات كافية[15] ؛

- مشاكل الأراضي الفلاحية من تناقص المساحة الزراعية نتيجة أعمال البشر من تجريف، مشاكل الموارد المائية بسبب الجفاف والتلوث، فالجزائر من أفقر الدول من الموارد المائية فمخزونها المائي السنوي يصل إلى 19 مليار متر مكعب وهي تحصل مقابله على 600 متر مكعب للفرد سنويا؛
- مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا فالجزائر لاتزال تستخدم طرق زراعية بدائية كذلك نقص في الأسمدة الفلاحية الضرورية للقطاع ما أدى إلى إنخفاض إنتاجية هذا القطاع؛
- إنعدام الإرشاد والربط بين مراكز البحوث الزراعية والمزارعين لإقناعهم وإرشادهم بتبني تقنيات فلاحية حديثة وتحسين الإنتاجية[16]؛
- معوقات تنظيمية ومادية منها التسويقية الذي يعرف تدني كبير نتيجة عدم توفر الشروط الفنية من جهة ووتدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق من جهة أخرى، كذلك عدم إستغلال الإمكانات البشرية من إطارات وكوادر[17] ؛
- مشكل العقارات الزراعية، فقد ساهمت هذه الأخيرة بصورة كبيرة في تدهور القيمة المضافة من الزراعة والناتج الزراعي[18] .

ب) سبل ومتطلبات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر:

إن نجاح القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية :

- إنجاح الإصلاحات الفلاحية وذلك من خلال تحويل عملية الشراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الإحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، توفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم إستيرادها من الخارج مع ضرورة الإهتمام بالإئتمان الزراعي وجعله يسير وفق شروط منح القروض أو أسعار الفائدة، مع ضرورة وضع قوانين عقارية موضحة ومفهومة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، كذلك وجب تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق والتي أدت إلى ظهور سوق موازي التي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك [19].
- وضع إستراتيجيات واضحة ومنظمة لعملية إستصلاح الأراضي.
- وضع سياسات لتشجيع الإستثمارات في مجال القطاع الفلاحي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك[20].
- الإهتمام وعصرنة القطاع الفلاحي من خلال وضع إستراتيجية تدعيمية ملائمة ذات أثر إيجابي على المردودية والإنتاجية، فلما نقارن بين واقع القطاع الفلاحة قبل البرامج التنموية و بعدها نلاحظ تطور ملحوظ في القيمة المضافة لهذا القطاع، فما بالك لو تم إستخدام التكنولوجيا وتطوير القطاع أكثر[21] .
- تكثيف سياسات البحث والإرشاد الزراعي ، من خلال تأسيس مخابر و معاهد أبحاث ، وإستثمار البحوث الزراعية[22] .
- ترقية الصادرات الفلاحية، وجب على الدولة الإهتمام بالصادرات الفلاحية لما تتمتع به من إمتيازات في هذا القطاع من أراضي شاسعة الغير مستغلة، وفرة الموارد المائية المهملة، وفرة الثروة الحيوانية وغياب الرقابة عليها[23]. ولهذا وجب إعادة النظر في سياسات التخطيط وتحديد نظرة مستقبلية بركيزة متينة والمضيء لتحقيق الأهداف المرجوة ، فالتمور الجزائرية المصدرة مصنفة من أجود التمور في العالم بالرغم من أن لو بذلت الدولة جهد أكبر لكانت التمور مصدر إيراد مهم في الإقتصاد.

5. خلاصة:

بإعتبار أن القطاع الفلاحي أصبح مهم في جميع الإقتصاديات، لا بد على الجزائر الإهتمام أكثر بهذا القطاع وتطويره بطريقة تسمح لإنتاجيته أن تؤثر بطريقة إيجابية على الإقتصاد وذلك لكون الفلاحة تتصل بكل القطاعات الأخرى، بل هي مدخلات لباقي القطاعات، فمن خلال هذه الدراسة ومن تحليلنا للمعطيات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2020) تم التوصل إلى أن للجزائر مقومات فلاحية (نباتية، حيوانية) لكنها غير مستغلة كما يجب، كذلك نجد أن الجزائر سعت من خلال وضع إستراتيجيات للرفع من إنتاجية القطاع، وقد حسنت بالفعل من الوضعية لكن بنسبة معتبرة، وهذا ما تعكسه المؤشرات الإقتصادية المدروسة، ما يدل على أن القطاع الفلاحي بإمكانه أن يكون بديل للمحروقات ومحقق للتنويع الإقتصادي بشرط توفر بيئة فلاحية مناسبة للنهوض بالقطاع.

وبغية التخلص من إعتماد مصدر وحيد للدخل تم وضع التوصيات التالية:

- استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن استغلال بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الإمكانات المتاحة خاصة قطاع الفلاحة؛

- الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي وربطهما بالتنمية، فهناك رؤوس وكوادر في مجال الفلاحة بإمكانها إعطاء إضافة في هذا المجال، وتوعية المواطنين بأهمية الفلاحة، من خلال ترسيخ ثقافة الفلاحة للجزائريين ؛

- الإهتمام بالتكنولوجيا فهي شرط أساسي لإعطاء إنتاجية فلاحية أكثر و نحقق بها الإكتفاء الذاتي و ندخل من خلالها العملة الصعبة وذلك يتم من خلال إستقطاب المشاريع في الجزائر بشرط نقل التكنولوجيا؛

- زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي والتركيز على البرامج التنموية الفلاحية ومتابعتها على أرض الواقع وتشديد العقوبات على كل من يخالف بنود المشاريع المقدمة له، كذلك رفع التمويل المقدم للمشاريع الفلاحية وإضافة إمتيازات جبائية لتشجيع الشباب البطالين على تبني هذه المشاريع؛

- القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الإدارة التنموية، وإعادة تنظيمها وتحويل دورها من إدارة لتوزيع الريع إلى إدارة تنفذ التنمية أي وجود إدارة اقتصادية وتنموية حديثة وفعالة؛

- وضع إستراتيجية مخطط لها جيدا ذات رؤى مستقبلية تدفع الإقتصاد الوطني إلى التنويع و القضاء على شبح التبعية في قطاع المحروقات.

6. الهوامش والإحالات:

[1] طالبي وداد، **دورالقطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000_2018)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد06 ، العدد04، جامعة زيان عاشور- الجلفة- ، الجزائر، 2020، ص 553.

[2] Adamu hassan, Muhamad; Tahir hussaini ; **The role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy (1980_2016);** journal of Bullion; volume44 ; number04 ;2020; p46.

[3] ساعو باية، سيار زوبيدة، **رصد إمكانات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، ملتقى علمي حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 14مارس 2021، ص 03.

[4] Esanov Akram ; **Economic Diversification:dynamics,Determinants and policy implication**; Revenu watch institute;2009; p 04.

[5] Amina hallal ; **Une reflexion sur la diversification economique en Algerie ;** journal Afak Ilmia ; volume13 ; numéro 04 ;2021 ; p 74.

[6] مزوزي فضيلة، قويدري محمد، **الإستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد04 ، العدد01 ، الجامعة عمار ثلجي – الأغواط- ، الجزائر، 2021، ص 67.

[7] خيثر هواري، عزازن حفيظة، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وماليزيا**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد02 ، العدد02، جامعة محمد بوضياف – مسيلة- ، الجزائر، 2018، ص 100.

[8] طالم صالح، كتاب جماعي: **الأساليب الحديثة لقياس التنويع الإقتصادي في البلدان العربية ،وسبل إستدامتها**، مداخلة بعنوان: النشاط المقاولاتي آلية إستراتيجية للتنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 36، 37.

[9] بربري محمد أمين، ضيف أحمد، موزارين عبد المجيد، **السياحة رهان الجزائر لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد03 ، العدد 04، الجامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص 163.

[10] باهي موسى، رواينية كمال، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية_حالة البلدان العربية المصدرة للنفط_**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 03، العدد04 ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - ، الجزائر، 2016، ص 136.

[11] يحياوي عبد الحفيظ ، **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الإقتصادي في الجزائر (2010_2020)**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد16 ، العدد 01، جامعة زيان بن عاشور - الجلفة - ، الجزائر، 2022، ص 490-491.

[12] مزوزي ، قويدري ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[13] بوشلاغم عميروش ، بوقرة كريمة، **أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصاد الجزائري: دراسة قياسية بإستخدام نموذج أشعة الإنحدار الذاتي خلال فترة 2000_2020**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد09 ، العدد 01، جامعة زيان بن عاشور- الجلفة -، الجزائر، 2022، ص 33.

[14] بن علي أمينة، **القطاع الفلاحي كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد03 ، العدد01 ، جامعة غرداية ، الجزائر،2021، ص 49.

[15] مصطفى مراد، **واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)**، مجلة دراسات ، المجلد10 ، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص 158.

[16] جبار هاجر، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد07 ، العدد 02، جامعة البليدة02 ، الجزائر، 2018، ص64.

[17] غربي فوزية، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة-، الجزائر، 2007-2008، ص 287-289.

[18] المالحي ثوريا، أوزال عبد القادر، **سياسة تسيير العقار الزراعي في الجزائر وإنعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي**، مجلة الريادة للأعمال والإقتصاد، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- ، الجزائر، 2018، ص 27.

[19] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، المجلد02 ، العدد 02، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2003، ص 109-110.

[20] بوجطو حكيم، مصطفاوي محمد أمين، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة المشاكاة في الإقتصاد التنمية والقانون، المجلد05 ، العدد02، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2020، ص 36-38.

[21] يوسفي مباركة، لكحل عائشة، **ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي كمصدر للتنمية الإقتصادية في القانون الجزائري**، مجلة المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد06 ، العدد01 ، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 540-541.

[22] عرباجي إسماعين، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد07 ، العدد01، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2012، ص 11-12.

[23] مراد مصطفى، **واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)**، مجلة دراسات، المجلد10 ، العدد01 ، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص 159.